رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٦ / ٣ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢١ / ٥ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤

سرديات بناء الدولة - الأمة (دراسة نقدية)

Narratives of State-Nation Building (A Critical Study)

أ.د. إياد خلف العنبر

Prof. Dr. Iyad Khalaf Al-Anbar

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

ali.a@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يفترض البحث أن سرديات بناء الدولة–الأمة تعتمد على البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الغربية. ومن ثم، يجب نقد تلك السرديات التي يراد التعامل معها على أنها النموذج الذي يجب أن يقاس عليه تجارب البلدان في الدول النامية أو حتى الدول الهشة. ومن المهم أيضاً، أن يكون حضرها في المناقشة والتحليل لتجارب بلداننا، يقوم على أساس اعتمادها للمقاربة مع مراعاة بنية الدولة والمجتمع والثقافة السياسية للدول غير الأوربية.

الكلمات المفتاحية: "الدولة"، "الامة"، "الفكر السياسي "

Abstract

There are two theses regarding the theory of nation-state building. The first posits that the process of nation-building precedes state-building. The second thesis, adopted by European thinkers, is the opposite, suggesting that state-building precedes nation-building. The logical progression of state-building in Europe begins with the "state," followed by the formation of the political nation comprising citizens. In this light, the research attempts to discuss the problem of modeling nation-state building theories through the narratives of the European and American models, excluding the Asian approaches that have presented a different model in nation-state building.

The research hypothesis starts by critiquing the narratives of nation-state building within the sphere of Eurocentric and American-centric theories and concepts, which rely solely on the Western model .

Therefore, the research is divided into two sections. The first is conceptual, attempting to deconstruct the concepts related to the state and the nation, and the second discusses the theoretical approaches to nation-state building.

Keywords: "State", "Nation", "Political Thought"

المقدمة:

يميل علماء السياسة إلى اعتبار الدولة–الأمة ظاهرة حديثة، وإن جذورها تشكلت في بوتقة التطورات السياسية التي شهدتها أوربا الغربية منذ أوائل العصر الحديث فصاعداً. على ذلك توجد أطروحتان بشأن نظرية بناء الدولة–الأمة، الأولى: ترى أن عملية بناء الأمة تأتي قبل بناء الدولة، ويتبنى هذه الأطروحة بعض المفكرين الأمريكيين وحجتهم في ذلك أن التجربة الأمريكية في حرب الاستقلال كانت تتضمن وعي جمعي بين المشاركين في الحرب في ضرورة إنشاء المؤسسات السياسية التي تأخذ على عاتقها تنظيم المجتمع الجديد. أما الأطروحة الثانية فيتبناها المفكرون الأوربيون، وهي على العكس من الأطروحة الأولى، فبناء الدولة سبق بناء الأمة. إذ يبدأ التطور المنطقي لبناء الدولة في أوربا من "الدولة"، مروراً بقيام الأمة السياسية التي تضم المواطنين كافة بغض النظر عن الطبقة التي ينتمون إليها أو الدين الذي يؤمنون به، أو المنطقة التي يتواجدون بها، لينتهي إلى التجانس والتماسك الثقافي. ودليل ذلك المقولة المشهورة للزعيم الإيطالي ماسيمو دي زكيليو: "ما دمنا قد أوجدنا إيطاليا، فعلينا الآن إيجاد إيطاليين".المشكلة في الأطروحتين أنهما تنطلقان من قراءتهما لتأريخ تكوين وصيرورة الدولة–الأمة في كل من أوربا وأميركا.

في ضوء ذلك، يحاول البحث مناقشة إشكالية نمذجه نظريات بناء الدولة–الأمة من خلال سرديات النموذجي الأوربي والأمريكي، واستبعاد المقاربات الأسيوية التي قدمت نموذجاً في بناء الدولة–الأمة.

أما فرضية البحث، فتنطلق من نقد سرديات بناء الدولة–الأمة ضمن دائرة المركزية الأوربية والأمريكية في طرح نظريات ومفاهيم مقاربات تنطلق من النموذج الغربي فقط.

ولذلك قسم البحث إلى قسمين، الأول مفاهيمي يحاول تفكيك المفاهيم المتعلق بالدولة والأمة، والثاني يناقش المقاربات النظرية لبناء الدولة–الأمة.

المحور الاول: جدلية العلاقة بين الأمّة والدولة

تعد الدولة نتاج التطور الحديث للسلطة، تلك السلطة التي تنظم العلاقات الاجتماعية بين الناس في المجتمعات البشرية التي تشكلت مع انتقال الناس من شكل الوجود في مجموعات، إلى مجتمعات ذات سلطة. ويعيد علماء الاجتماع تاريخ وجود الشكل الجنيني من الدولة الحديثة إلى القرن التاسع عشر، واستكمال العناصر التي تكونها إلى القرن العشرين.

في ضوء ذلك سنحاول تفكيك مصطلح الدولة–الأمة إلى مفهومين، الأول يبحث في مفهوم الدولة، والثاني في مفهوم الأمة.

- **ماهية الدولة**

تنحدر أصل كلمة "دولة" (state) من أصل لاتيني، وهي مشتقة من(status) والتي تعني (ان يقوم)، وعلى وجه الخصوص فهي مشتقة من (status) بمعنى (موقف او وضع او ظرف) ولازالت تستعمل كلمة(status) تقريباً

بنفس المعنى الذي تحمله باللاتينية. وفي العادة فان (status) تنطبق على شيء ما يكون قد تم تأسيسه، وبذلك على انه ثابت ودائم في وضعية معينة، كما نجدها في معنى الكلمات الانجليزية المشتقة مثل (static) (جامد . ثابت) او(stable) مستقر.[١]

وفي اللغة العربية الدولة (بالضم) تعني العقبة في المال، والدولة (بالفتح) تعني العقبة في الحرب، وكذلك قيل هما سواء فيها (العقبة في المال والحرب سواء).وقيل ايضاً، بالضم في الآخرة والفتح في الدنيا. والجمع دُول ودِول، واستعمل القرآن الكريم الدولة (بضم الدال) في قوله تعالى (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم). يقول ابن منظور: (الدولة، برفع الدال، في الملك والسنن التي تغير وتبدل عن الدهر، فتلك الدوُّلة والدّولة)[٢] وجاءت الدولة في قوله تعالى (وتلك الايام نداولها بين الناس) بمعنى الظفر اي (نصرفها بينهم فنجعلها لهولاء مرة ولهولاء اخرى)[٣] فالدولة، وفق تلك المعاني، تشير الى الفعل والانتقال من حال الى حال، اي بمعنى دار او تبدل وتغير من حال الى آخر. ودالت الايام دارت وتحولت عن قوم الى اخرين، ودال الدهر اي تحول من حال الى حال، من حال الشدة الى الرخاء او العكس.[٤]

وعليه، نجد إن مفهوم الدولة في اللغات الاجنبية يختلف تماماً عن مفهومها الدلالي في اللغة العربية. إذ في اللغة العربية يشير إلى التنقل من حالة إلى أخرى، وفي اللغة الأجنبية يعني حالة من الثبات والاستقرار.[٥]

وعلى الرغم من ذلك، فأن تعريف الدولة اصطلاحا على العكس من ذلك، إذ لا يوجد اختلاف في تعريفها بين الأوساط الاكاديمية والباحثين العرب والأجانب. ولعل تفسير ذلك يعود إلى أن التعاريف العربية للدولة اصطلاحاً هي في الأصل ترجمة عن الادبيات السياسية الأجنبية.

ويتجاذب تعريف الدولة ثلاثة تصورات رئيسة: **الأول** ويشير إلى الدولة على إنها ذلك الذي تترابط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطاً سياسياً، والتصور **الثاني** ينظر للدولة بوصفها تمثل القوة العليا أو السلطة المطلقة للملك أو الحكومة، وهي بذلك تشير إلى أن الدولة أداة سياسية تستخدمها طبقة أو جماعة مسيطرة لكي تتحكم بالمجتمع بأكمله. أما التصور **الثالث** هو ذلك الذي يتناول الدولة كما لو كانت هيئة أو تنظيم يستعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق وإنجاز الأهداف العامة.[٦]

وفي ضوء ذلك يمكن التمييز بين ثلاثة تصورات رئيسة للدولة:[٧]

١. يعد الدولة بمثابة النظام القانوني الذي ستترابط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطا سياسيا.
٢. التصور الثاني: ينظر الى الدولة بوصفها القوة العليا او السلطة المطلقة للملك او الحكومة . وبعبارة أخرى ان هذا التصور يميل الى فهم الدولة على انها أداة سياسية تستعملها طبقة او جماعة للسيطرة، والتحكم في المجتمع بأكمله.
٣. يتناول الدولة كما لو كانت هيئة او تنظيم يستعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق وانجاز الأهداف العامة .وسوف نعتمد تقسيم تعاريف الدولة في بحثنا الى اتجاهات قانونية وسياسية واجتماعية .

فالتعرف القانوني للدولة يعدها ((شعب يشغل بصفة دائمة إقليماً محدداً، ويرتبط بالقوانين العامة والعادات والتقاليد في هيئة سياسية واحدة، ويمارس عن طريق اداة حكومة منظمة ذات سيادة مستقلة وسيطرة على جميع

الأشخاص والأشياء داخل حدودة، ويقدر على انه يعلن الحرب ويعقد السلم وان يدخل في جميع العلاقات الدولية مع شعوب الكرة الأرضية)).[٨]

والتعريف على أساس البعد الأجتماعي، فهو يرى الدولة على إنها ((ظاهرة اجتماعية تنشأ وتتحقق من واقع حياة الافراد الذين يشعرون بضرورة التضامن الاجتماعي بينهم، فيقوم مجتمع بشري يسوده الاختلاف السياسي بين إفراده)).[٩]

أما اتجاهات التعريف التي تركز على البعد السياسي، ومن أشهر التعاريف في هذا الاتجاه تعريف (ماكس فيبر) الدولة بأنها ((أمة من الناس تدعي بنجاح حق استخدام العنف المشروع في رقعة جغرافية محددة))[١٠] وهناك أيضاً تعريف (اندرو فنسنت) للدولة على إنها ((سلطة عامة دائمة، هذه السلطة العامة هي من الناحية الصورية متميزة عن كل من الحاكم والمحكومين)). [١١] ولقد أنطلق ديفيد إيستون في كتابه ((تحليل النظام السياسي))، من أن بناء الدولة في جوهرها عملية سياسية، لأن النظام السياسي في حالة حركة دائمة وتفاعلية مع البيئة الخارجية والداخلية. وأن الغايات التي وجدت الدولة من أجلها تجد أصولها المعرفية ضمن (التحليل النسقي)، فالمساندة والتأييد قد تكون موجهة للنظام السياسي والمجتمع أو الحكومة، وهي نفسها المستويات الثلاثة عند ماكس فيبر، فالمساندة هي المرادف للشرعية. [١٢]

وضمن الاتجاه نفسه يعرفها (منذر الشاوي) بأنها ((التمييز السياسي بين الحكام والمحكومين)) وبوجود هذا التمييز تظهر الدولة، فبالدولة يراد اما مجموع الحكام القابضين على السلطة في فئة اجتماعية معينة، واما هذه الفئة الاجتماعية نفسها التي يتم التمييز فيها بين الحكام والمحكومين.[١٣]

لقد ركز منظروا العلاقات الدولية حول بناء الدولة على الجوانب الفنية والمؤسسية، ولقد أتخذوا نموذج الدول القومية الغربية الراسخة كمرحلة نهائية مرغوبة لبناء الدولة القومية. [١٤]

في ضوء ذلك، نجد أن كل اتجاه في تعرف الدولة ينظر إليها من زاوية تخصصه، وهي بذلك تكون نظرة تجزيئية لماهية الدولة. لكن يمكن القول إن الدولة لا يمكن تعريفها من خلال منظور تكاملي، فالتحديد القانوني على أساس العناصر هو يتحدث عن شروط موضوعية لتشكل الدولة، أما التعريف الاجتماعي فهو ينظر لها كإطار لتنظيم للمجتمع، والبعد السياسي فهو الذي يهتم بتعريفها من خلال الدور والوظيفة التي يجب أن تنهض بها الدولة.

- **ماهية الأمة**

تختلف تعريفات الأمة بحسب الوعاء الأديولوجي الذي يحتضنها، أو يوظفها. فهي في اللغة العربية لا تختلف كثيراً عن دلالتها في اللغات الأخرى، فالدلالات المتعددة لمفهوم الأمة كلها تكاد تشير إلى دلالة لغوية واحدة له، تربطه بأصل ومرجع ودين لجماعة محددة ذات مقصد واحد ((مما يولد هيئة أو حالاً لها، لأحد معين)). [١٥]

أن مفهوم "الأمة" في القرن التاسع عشر ، صار كياناً مستقلاً قائماً بذاته يجتمع في ظله قوم تجمعهم اللغة والفكر والأمل المشترك والأصل المشترك الناتج عن العيش على أرض واحدة ، بمعنى أن مفهوم الأمة يشير إلى (جماعة من البشر تتوطن حيزاً جغرافياً معيناً ، ويجمعهم تراث تاريخي ودور مشترك ورغبة في الوحدة الوطنية ، والسيادة شرط لنشوء الدول وليست شرطاً لنشوء الأمم ، وليست القومية قطباً متنافراً مع العالمية ، بل هي نواتها) [١٦]

وتعرفها موسوعات العلوم السياسية، في ضمن سياق الدلالي لأصل كلمة الأمة، مع توسع في الشرح، إذ تعرفها (الموسوعة السياسية) بأنها: ((مجموعة بشرية تَكّون تآلفها وتجانسها القومي عبر مراحل تاريخية، تحققت خلالها لغة مشتركة وتاريخ وتراث ثقافي ومعنوي وتكوين نفسي مشترك، والعيش على أرض واحدة ومصالح قومية موحدة ومستقلة)).[١٧] . وتعرفها (الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية) بأن الأمة: ((تعبر عن شعب معين يرتبط برابطة عرقية معينة، ويشترك أفراده في ماضي وتراث مشترك وآمال واحدة، ويتحدثون لغة واحدة، وقد يدينون بدين واحد ويجمعهم مصير واحد ...)) [١٨] . أما (القاموس السياسي)، يعرف الأمة باعتبارها الركن الأول في قيام دولة، وهي: ((جماعة من البشر مستقرة في اقليم وترتبط بوحدة الأصل أو اللغة أو العقيدة، والأمة العربية هي الشعوب القاطنة في العالم العربي والجامع بينها هو: اللغة والتاريخ والأماني ثم العقيدة)). [١٩]

ويعرف (بندكت أندرسن) الأمّة بأنها ((جماعة سياسية مُتَخيَّلة، حيث يشمل التخيل أنها محددة وسيدة أصلاً)) فهي متخيَّلة لأن أفراد أي أمة، بما فيها أصغر الأمم، لن يمكنهم قط أن يعرفوا معظم نظرائهم، أو أن يلتقوهم، أو حتى أن يسمعوا بهم. ومن جانب آخر، يجري تخيّل الأمة على أنها محددة لأن لجميع الأمم، بمن فيها أكبرها التي قد تضم مليار نسمة، حدودها النهائية تقع خلفها الأمم الأخرى، وأن كانت حدوداً مرنة، إذ ما من أمة تتخيل حدودها حدود البشرية جمعاء. [٢٠]

أما (أرنست جيلنر) فيرى أن الدولة هي أداة توحيد الثقافة، وتتجسد من خلالها الإرادة المشترك للجماعة، ومن ثم تشكل الأمة، فالأمة تقوم على أساس الإرادة الجماعية والثقافة المشتركة، واندماج الاثنتين في الوحدة السياسية، وعندها سيكون الناس متحدين سياسياً مع كل من يشاطرهم الثقافة، وهنا تنزع الأطر السياسية إلى أن تحمي ثقافتها إلى حدود ثقافتها، وأن تحمي ثقافتها وتفرض هذه الثقافة داخل حدود سلطانها. ويصبح اندماج الإرادة والثقافة والجهاز السياسي هو المعيار لتشكل الأمة.[٢١]

في الفكر السياسي العربي يحدد القوميون الأمة على أساس أربع مقومات وهي: محورية اللغة، وأسطورية وحدة الأصل والدم كآصرة ناظمة للأمة، وأسطورية وحدة التاريخ كناظم للأمة، ثم قصور الدين كآصرة ناظمة للأمة[٢٢] . ومن هنا تعد للغة –حسب رؤية القوميون–هي روح الأمة وأساس حريتها، كما أنه ليس هناك أمم خالصة الدم وإنما الأمم هي كالأنهار متعددة الروافد، وهي نتاج انصهار عشرات الأجناس والأعراق عبر التاريخ وبالتالي لاتصلح وحدة الأصل والدم كناظم للأمة، كما لاتصلح وحدة التاريخ لذلك، فلا توجد أمة في نظره، موحدة على طول تاريخها، وبالتالي فإن التاريخ المشترك نسبي وانتقائي ونسيان قسم من التاريخ سمة أساسية لأية أمة[٢٣]

وضمن هذا الاتجاه يشير مفهوم الأمة إلى ((جماعة ثابتة من الناس لا عرقية ولا قبلية تكونت تاريخياً، لها لغة مشتركة وارض مشتركة وحياة اقتصادية مشتركة وتكوين نفسي مشترك ينعكس في ثقافة مشتركة، فالأمة لها خمس سمات: جماعة واحدة التكوين، مستقرة، لها لغة واحدة، موجودة على رقعة من الأرض لا تفصلها العوائق الطبيعية، وتمتلك الظروف المادية التي تكفل لها الحياة الاقتصادية المشتركة، وتمتلك الثقافة المشتركة التي تجسد تكويناً نفسياً مشتركاً في الإحساس بهذه السمات)) .[٢٤]

ويتضمن تعريف الأمة عوامل موضوعية وذاتية، يغطي العامل الموضوعي مجتمعًا من الأشخاص يتشكلون في بلد معين ولغة وثقافة وحياة اقتصادية معينة وتراكموا في العمليات التاريخية، بينما يغطي العامل الذاتي مجتمعًا

سياسيًا معينًا من الناس يؤكد على الانتماء الوطني الذي تشكله الحساسيات والمواقف والتصورات السائدة والمحدودة والمتخيلة. ومع إبراز العوامل الموضوعية والذاتية في تعريف الأمة، كما اتفق عليه العديد من الباحثين، ينبغي أيضًا التأكيد على أن الأمة ليست دولة أو مجتمعًا عرقيًا. "الأمة" ليست "دولة" لأنها مجتمع من الناس تحدده عوامل موضوعية وذاتية. ومن ناحية أخرى، فإن "الدولة" هي منظمة سياسية تتمتع بالسلطة القانونية والهيمنة على منطقة معينة بمؤسساتها. ومن حق الدولة الترحيل بشكل قانوني عبر مؤسساتها. وتختلف الأمة عن الجماعة العرقية من خلال العامل الموضوعي لأنها جماعة من الناس لهم وطن مشترك وهو وطنهم. قد لا يحتاج المجتمع العرقي إلى منطقة أو رابط تاريخي، بل وربما يفتقر إلى الثقافة الشعبية. [٢٥]

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن مفهوم الأمة يتناول المقومات الرئيسة التي تتشكل على أساسها تجمع جماعة بشرية، ترتبط بمقومات ثقافية مشتركة وضمن إطار سياسي، وتعد المقومات الثقافية والاقتصادية والسياسية البنى الأساسية في تشكيل الأمة، وتساهم في نقل الجماعات من الانتماءات التقليدية إلى صفة المجتمع السياسي.

المحور الثاني : المقاربات النظرية لبناء الدولة–الأمة

يضع جوزيف شترايرثلاث معايير أساسية للدولة، هي الديمومة في المكان والزمان، وقيام مؤسسات سياسية، الولاء للدولة.[٢٦] وبقدر تعلق الموضوع ببناء الدولة– الأمة، يمكن القول إن بناء الدولة يتناول موضوع قيام مؤسسات سياسية، إذ بعد الحصول على الديمومة في المكان والزمان، يتضح الشرط الثاني لظهور الدولة، يجب أن تقوم مؤسسات سياسية غير شخصية، ودائمة نسبياً. إن تجمعات سياسية ذات طابع أولي أو مؤقت يمكن أن تعمل أحيانا بواسطة علاقات شخصية غير مبينة، مثل اجتماعات الوجهاء والجمعيات المحلية. إَلا إن هذا لا يمكن أن يكفي لاستمرار الجماعة الاحتفاظ بسيادتها على أرض معينة, وأن تنصهر في وحدة سياسية فعلية جماعات موحدة بصورة غامضة بروابط الجوار, وأن تتيح استخداماً أكثر فاعلية لمختلفة الموارد البشرية. وتلزم مؤسسات تستطيع البقاء على الرغم من تغيير الرؤساء, وتقلب إرادة التعاون لدى الجماعات الفرعية، وهي مؤسسات تتيح تخصصاً معيناً في ممارسة الشؤون العامة وبالتالي فعالية أكبر للعملية السياسية, والتي تعزز الشعور بالهوية السياسية للجماعة. وحين تنشأ أمثال هذه المؤسسات, يكون قد تم بلوغ نقطة أساسية لأجل تشييد الدولة.

أما موضوع الذي يشتغل عليه بناء الأمة، هو ما يسميه (شترايرر) الولاء للدولة: علينا أن نكتشف مشاعر الولاء، التي كان يحس بها في الماضي نحو العائلة، والجماعة المحلية، أو المنظمة الدينية، قد انتقلت لصالح الدولة. ويجب أن تكتسب هذه سلطة معنوية تستطيع أن تسند بها بنيتها المؤسساتية وتفوقها النظري الشرعي. وفي نهاية هذا التحول يعطي المواطنون الصدارة لمصالح الدولة، ويعتبرون صيانتها بأنها الخير الاجتماعي الأعلى. ولكن هذا التحول كان بصورة عامة تدريجياً جداً بحيث يصعب تحديد مراحله. ومن المستحيل القول انه في لحظة محددة تغلبّت نزعة الولاء نحو الدولة والنزعة الوطنية.

وعليه، يُعرّف (فرانسيس فوكوياما) بناء الدولة بأنه ((إيجاد مؤسسات حكومية جديدة، وتقوية المؤسسات القائمة))، [٢٧] ويشير مصطلح بناء الدولة في معناه الواسع إلى بناء جهاز الحكم الذي يحتكر لوحده حق الإجبار المادي المشروع وفوق أرض محددة، أو بكلمة أخرى قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع وقدرتها على فرض سلطتها على أراضيها وقدرتها على حماية مواطنيها داخل حدودها، وقدرتها على تحقيق استقرار سياسي واجتماعي استناداً إلى تحقيق هوية وطنية جامعة.[٢٨]

ويقصد أيضاً ببناء الدولة تقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم ما، بشكل يمكن هذه الأبنية من القدرة على توفير السلع العامة، ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة، تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية، وتعبر عن السلطة الجماعية دون الحاجة إلى استخدام الإكراه. ولا تتمتع أي دولة بهذين الشرطين في معظم الحالات إلا عندما يُنظر إلى مصدر السلطة والنخب الحاكمة باعتبارها شرعية، بمعنى استقاء مصادر الشرعية من تلك من الشعب. [٢٩]

وفي تعريف آخر لبناء الدولة، هي ((بناء مؤسسات حكومية فاعلة وشرعية، بهدف خلق الظروف اللازمة لتحقيق سلام مستقر والتنمية البشرية)). [٣٠]

إن بناء الأمم الحديثة، على قاعدة أن لكل أمة دولة، كان مشروطاً في القرن التاسع عشر بأن الأمة يجب أن تتوافر على مقومات أساسية هي: الكفاية العددية والكفاية الاقتصادية والكفاية العسكرية...إلخ، وقد قام بناء الأمم على ثلاث مستويات، كما يحددها الدكتور (فالح عبد الجبار)، هي: [٣١]

مستوى أول، المقاربة الاقتصادية: يرتكز على بناء شبكة اتصال وتواصل من الإنتاج والتداول والتبادل، والتفاعل (مصانع–سكك حديد–خطوط تلغراف)، الذي يولّد ما أسماه دوركاهيم ((التضامن العضوي)) بديلاً من التضامن ((الميكانيكي)) لأواصر القرابة في المجتمعات القروية والتجمعات القبلية.

مستوى ثانٍ، المقاربة الثقافية: بناء شبكة اتصال وتواصل ثقافية (الكتاب/الجريدة/المدرسة/الجامعات/الفن/التلغراف/الراديو، والآن التلفزيون/الإنترنت/الموبايل)، التي تخلق ثقافة ومخيلة جمعية وتدعمها برموز وعلامات ذهنية وبصرية.

مستوى ثالث، المقاربة السياسية: بناء جهاز سياسي مركزي (عاصمة/عملة موحدة/ جهاز إداري موحّد... إلخ) بفرض سلطة على الإقليم ويمثله، ويتفاعل معه.

إن التجانس المجتمعي، الناشئ عن المقاربات الثلاث، هو شرط أساس لبناء الدولة–الأمة، لا يتحقق إلا بمدى تاريخي طويل لفك الجماعات التقليدية وإشراكها المتدرج في المجتمع السياسي، وهذا شرط حاسم لبناء الأمة في الفضاءات المجتمعية ذات التعدد الإثني–الديني–المذهبي. العوامل المقررة للتجانس: المشاركة السياسية، المشاركة الاقتصادية، المشاركة الإدارية، المشاركة الثقافية.[٣٢]

وفي نهاية القرن العشرين، بلغ عدد الدول الأمم ١٨٥ دولة، وربما يتزايد هذا العدد بمرور الزمن، ولا يزال هذا الشكل من التنظيم السياسي يشكل المثال للعديد من التجمعات البشرية التي ترمي إلى تمييز أنفسها عن المجموعات الأخرى... والدولة–الأمة هي نتاج أربعمئة سنة من تطور الفكر السياسي الغربي. [٣٣] وثمة كثير من الدولة–الأمة هي نتاج انشطار ذاتي من الامبراطوريات القديمة لتكون وحدة سياسية جديدة، ترتكز على مجتمع

صناعي حديث. وهناك دولة–أمة هي نتاج الشطر الكيفي لمثل هذه الامبراطوريات، أي الشطر الكيفي لأصقاع خالية من مجتمعات صناعية كهذه على يد القوى الكولونيالية ما قبل–سياسية. [٣٤]

وهناك جدل في الأوساط الأكاديمية بشان من يبني الآخر، الدولة تبني الأمة، أم الأمة تبني الدولة. ويعبر عن ذلك الجدل بصيغة آخرى، إذ يوصف بناء الدولة من أعلى بأنه يعني الدولة هي التي تبني الأمة، ويوصف بناء الدولة–الأمة من أسفل بمعنى أن الأمة هي التي تبني الدولة.

يشير (فرانسيس فوكوياما) أن الأمة أي مجتمعات القيم المشتركة والتقاليد والذاكرة التاريخية لا يتم بناؤها أبداً، ولا سيما من قبل الغرباء لانها نتيجة عملية تاريخية– تطورية غير مخطط لها. من خلال تصور عملية بناء الأمة خارج اي تأثير او سيطرة.

ثم ان بناء الأمة موضوع ذاتي ينشأ عن التماسك الوطني والشعور بالانتماء وهذه لايمكن تعريفها خارج اطار المجتمع المعني وليس هناك قالب او مؤشرات جاهزة لقياسه، لكن هذا لايمنع من العمل عليها بوعي كما يظهر في تاريخ الدول الأوروبية حيث ان السياسات القوية (التعليم واللغة) كانت حاسمة في تشكيل القومية وبناء الشعور القومي بالانتماء . [٣٥]

فالأمريكيون للدلالة على بناء الدولة–الأمة يستخدمون بناء الأمة، ومرد ذلك أن هذا المفهوم يحمل بين جنباته تراث التجربة القومية الأمريكية إبان حرب الاستقلال حين نشأ وعياً جمعياً عمل على بلورة الهوية الثقافية والتاريخية وضرورة إنشاء المؤسسات السياسية من أجل إدارة المجتمع الجديد،[٣٦] ولذلك يقول (تيري ل. ديبل): ((أن الأمريكيين قوميون مثلهم في ذلك مثل باقي الشعوب في الديمقراطيات الغربية، بل وأكثر شعوراً بالقومية منهم، حيث نجد ٩٠% من السكان يشعرون بالسعادة لأنهم ينتمون الى هذا البلد، وأكثر من ٧٠% يعتزون ويفتخرون بجنسيتهم... بيد أن هذه القومية قائمة على قيم سياسية وليس على أساس التفوق العرقي أو الثقافي))، [٣٧] ومن هنا يقول فرانسيس فوكوياما : ((في الولايات المتحدة تعرف هذه المحاولة باسم بناء–الأمة. ولعل الاصطلاح يعكس التجربة القومية الأمريكية، حيث تشكلت الهوية الثقافية والتاريخية إلى درجة بعيدة بتأثير المؤسسات السياسية، كالمؤسسات الدستورية والديمقراطية. على النقيض من ذلك، غالباً ما يكون الأوربيين أكثر وعياً بالفرق بين الأمة والدولة، فيشيرون إلى أن يتجاوز قدرة أية قوة خارجية على تحقيقه. وهم بالطبع محقون في ذلك، لكن الدول يمكن بناؤها عن عمد وبشكل مدروس. وإذا نجم عن بناء الدولة أمة، فتلك قضية حظ وحسن طالع أكثر منها قضية تصميم وتخطيط)). [٣٨]

بينما يحبذ الأوربيون استخدام مفهوم بناء الدولة للدلالة على بناء الدولة–الأمة حيث أسس القادة السياسيون الدولة ثم عملوا على إيجاد أمة من الشعب التي كانوا يحاولون حكمها، وينطلق هذا المفهوم من الاعتقاد بإمكانية بناء الدولة بصورة إرادية ومدروسة.[٣٩] فبناء الدولة سبق بناء الأمة. إذ يبدأ التطور المنطقي لبناء الدولة في أوربا من "الدولة"، مروراً بقيام الأمة السياسية التي تضم المواطنين كافة بغض النظر عن الطبقة التي ينتمون إليها أو الدين الذي يؤمنون به، أو المنطقة التي يتواجدون بها، لينتهي إلى التجانس والتماسك الثقافي. ودليل ذلك المقولة المشهورة للزعيم الإيطالي ماسيمو دي زكيليو: "ما دمنا قد أوجدنا إيطاليا، فعلينا الآن إيجاد إيطاليين".[٤٠]

إذاً، تنازعت فكرة بناء الدولة–الأمة فلسفتان؛ الأولى تؤكد على أن عملية بناء الدولة هي عملية اجتماعية سياسية تستغرق وقتاً طويلاً وتؤكد على إيجاد دولة متجانسة ثقافياً وموحدة سياسياً واقتصادية. والثانية تؤكد على أن بناء الدولة هو عملية سياسية تنطلق من إقامة نظام سياسي يعمل على تحقيق عملية بناء الدولة معتمداً على سلطته وقوته.([٤١])

والمتتبع للمسار التاريخي لنشوء الدولة يرى أن هناك عملية تكوين للدولة تعد مرحلة من مراحل بناء الدولة، ويتمثل ذلك بوجود جهاز بيروقراطي وجهاز عسكري، إذ كانت عملية فرض الضرائب وتحصيلها لتمويل العمليات العسكرية تعد المحرك الرئيس في عملية تكوين الدولة كما في بريطانيا وفرنسان على سبيل المثال. إذ استلزمت هذه العملية إنشاء بيروقراطية من الموظفين لتحصيل هذه الضرائب، ومن ثم إدامة وتنسيق عملية تدفق العائدات للدولة، وكانت مؤسسة الجيش أمراً حاسماً في هذا المجال، فهي تنتج وسائل دعم لسيطرة الحكومة على السكان لتعزيز وترسيخ الإقليمية والمركزية من جهة، وتمايز الجهاز الحكومي عن المنظمات أو المؤسسات الأخرى من جهة ثانية، واحتكار وسائل القوة القسرية بيد الدولة من جهة ثالثة، وتستلزم هذه المرحلة سيطرة قوية أو مركزية شديدة من السلطة السياسية لبناء قاعدة اقتصادية واجتماعية تعد ضرورية لبناء الدولة–الأمة.[٤٢] ((وإذا كان الإنكليزيون والفرنسيون خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد شرعوا في بناء دولتهم القومية وفق التسلسل التالي: دولة، أمة، نزعة قومية، نظريات. فإن الألمان والطليان (والأمريكان أيضاً) قلبوا العملية)) [٤٣]

بالإضافة إلى ما تقدم هناك مقاربات نظرية لبناء الدولة–الأمة تهتم بالبلدان التي تعاني من مشكلة الصراعات والنزاعات الداخلية، إذ يقدم فرانسيس فوكوياما أطوار ثلاث لعملية إعادة بناء الدولة–الأمة في فترة ما بعد النزاع المسلح، الطور الأول ينطبق على دول تخرج لتوها من نزاع عنيف، حيث انهارت سلطة الدولة تماماً وكانت بحاجة إلى عملية إعادة بناء من القاعدة إلى القمة، أما الطور الثاني، فيتركز الهدف الرئيس على إقامة مؤسسات حكومية قادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وبالطبع يبقى إنجاز هذا التطور أكثر صعوبة من سابقه. ويتداخل الطور الثالث مع الثاني إلى درجة معتبرة، إذ يرتبط بتقوية الدولة الضعيفة التي لا تزال سلطة الدولة فيها قائمة ووطيدة إلى حد معقول، لكنها غير قادرة على الاضطلاع ببعض الوظائف الضرورية مثل حماية الحقوق الملكية أو توفير التعليم الابتدائي الأساس.[٤٤]

من هنا يتضح أن الدراسة النسقية لبناء الدولة كعملية سياسية تقوم على بناء (الشرعية، الأستقرار، القدرة والتكامل)، وفق مؤشرات تُقاس بها درجة البناء في مقابل مدى الهشاشة.

وتقر (سونيا جريم Sonja Grimm) "بالحاجة إلى خلق شعور بالانتماء وبناء الثقة من أجل التغلب على الانقسامات العرقية. وهي تعتبر هذه العملية ، الموصوفة – بناء الأمة– على أنها إنشاء مجتمع سياسي،" عملية طويلة الأجل تمر عبر عدة أجيال. [٤٥]

ويشير (سيث كابلان Seth Kaplan) في كتابه (تثبيت الدول الهشة نموذج جديد للتنمية) " الى الحاجة للعمل على التماسك الأجتماعي كمكون ضروري في الجهود الشاملة لبناء الدولة " . يمكن عمل ذلك من خلال بناء عقد اجتماعي بين الدولة والشعب، لان انعدام الثقة هي احد الاسباب الرئيسية التي تسبب ضعف قيام وبناء الدولة– الأمة. اذ لايمكن بناء الدول من خلال فرض نموذج خارجي، لأن التحدي الأكبر والأهم هو بناء الدول

باستخدام القدرات والمعرفة والتقاليد المحلية، وهذا سيجعل مؤسسات الدولة أكثر شرعية، وأكثر تجذراً في المجتمع وبالتالي اقوى وأكثر قوة – وسوف– يدعم الهوية مع الدولة وملكيتها وبالتالي الشرعية. ولجعل بناء الدولة فعالاً، هناك حاجة الى مستوى معين من بناء الأمة، وهي عملاً تكاملياً. (٤٦)

بالإضافة إلى ما تقدم، هناك من يركز على دور التنمية السياسية في بناء الدولة–الأمة، إذ يضع (غابريل الموند) بناء الدولة، وبناء الأمة من أهم المشاكل التي تهتم التنمية السياسية بمواجهتها، فالتنمية السياسية مدخلاً لمعالجة أزمة بناء الدولة إذا تعمل على تنمية قدرة السلطة المركزية على التوحيد والسيطرة وإخضاع كافة فئات المجتمع لسلطتها. وأيضاً معالجة أزمة بناء الأمة التي ترتبط بالهوية وولاء الجماعة، حيث أن هناك ولاءات محلية أقوى من الولاء للأمة. (٤٧) إذ أن للتنمية السياسية هدف رئيس مشترك هو التحول الديمقراطي بوصفه معادلاً للحداثة السياسية بالاستناد إلى دعامتين أساسيتين هما: اولاً، بناء الأمة عبر تحقيق الاندماج الوطني والهوية الوطنية. ثانياً، بناء الدولة عبر قيام سلطة موحدة تقوم على وجود هياكل متمايزة ذات وظائف متخصصة.(٤٨)

أما (كارل دويتش) فيرى عملية بناء الدولة (عملية اتصالية) مركزها بناء الثقة في تدفق المعلومات ونقلها من القاعدة الى القمة والعكس،والدولة هي قرار ونظام ضبط، يعتمد على تبادل الرسائل للدولة في الشؤون الداخلية والخارجية. (٤٩)

ومن جانب آخر فإن عملية بناء الدولة غالباً ما ترتبط بعملية إعادة تشكيل النخبة، إذ إن بناء الدولة عملية تنجم تخطيط واعٍ من لدن المركز تجاه الأطراف، فهي لا يمكن أن تقوم بهاء الجماهير لذا لابد من وجود النخبة التي تأخذ زمام المبادرة لقيادة الجماهير في عملية بناء الدولة، ويمكن أن تأخذ عملية تشكيل النخبة أحد المسارات الأتية: (٥٠)

١– قد تتجه النخبة نحو تركيز السلطة بيدها من جهة وتعمل على بناء الدولة من هذا المنطلق، وفي هذه الحالة قد تحدث هناك محاولات للمأسسة لكن ذلك سينهار، إذ إن تركيز السلطة في جماعة معينة يعني أن هناك رؤية محددة هي التي تسود، ومن ثم قد لا يحدث هناك استيعاب مؤسسي للأفراد داخل الدولة مما يعني عدم القدرة على بلورة الوعي الوطني والهوية الوطنية للدولة.

٢– أما إذا اتجهت النخبة نحو المجال الديمقراطي فإن بناء الدولة سيكون عبر عمليات مأسسة السلطة وعمليات الاستيعاب المؤسسي والاندماج بين مكونات المجتمع، وهنا قد تكون النخب ذات تعليم جيد وتنتمي إلى الطبقات الوسطى والعليا، إذ إن بناء جهاز بيروقراطي كفوء وسليم يتطلب قدرات عليا من لدن النخبة.

٣– أما إذا كانت النخبة غير مستقرة وغير واعية للهدف وللمرحلة بشكلٍ كافي فهنا قد يعيق الأمر عملية مأسسة السلطة وبناء الأمة لاسيما حين تتخبط النخبة بين خيارات تركيز السلطة بيدها، وبين الانفتاح على المجتمع مما يعني أن قيم الديمقراطية غير مترسخة في النخبة والمجتمع، وغالباً ما تكون هذه النخب ذات تعليم متدني أو أولي وتنتمي إلى الطبقات الدنيا والوسطى الدنيا.

إنّ بناء نظم تفسيرية جديدة لحل مشكلة بناء الدولة في هذا العصر، يحتاج أولاً إلى استكشاف الرؤى النظرية الرئيسية لسؤال بناء الدولة. وعليه، كان لزاماً على الباحثين تطوير إقترابات ((نيو–ليبيرالية)) تعالج عملية بناء الدولة على المستوى الجزئي والكلي، والتي استطاعت أن تلخص أهم المنطلقات المشتركة وبؤر المعالجة تبعاً للترتيب التالي: الدولة والنظام السياسي، ثم الفرد، علماً أنّ هذا الترتيب ذو دلالةٍ تحليليةٍ هامةٍ تنطلق من التغير الإبستيمولوجي والتاريخي لحقل السياسة المقارنة: (٥١)

أولاً–على مستوى الدولة (State Level)؛ شكلت المقاربة الدولاتية أداة منهجية صلبة لضبط صور التكيف الأمبريقي للدولة الوطنية مع ديناميات العولمة، تحديداً ضمن مسألة دور الدولة في العملية التنموية الشاملة التي تتم داخل نسق العولمة. في هذا الصدد طُرحت إشكاليات رئيسية، من أبرزها: كيف ينبغي لنا إعادة تصميم قدرات الدولة ووظائفها بما تقتضيه عملية بناء دولة مستجيبة لاحتياجات المواطن في سياق تحديات العولمة؟

ثانياً–على مستوى النظام (Level System) تَركّز التحليل في هذا الصدد على بناء مرونة النظام، تشير المرونة إلى قدرة أيّ نظام على التكيف مع الاضطرابات والحفاظ على وظائفه الأساسية دون تغيير، لذلك لابدّ أن يتم تقييم مرونة أيّ نظام بناءً على قدرته على أداء وظائفه. ويمكن قياس مرونة النظام (كمفهوم دينامي بطبيعته (من خلال قدرته على الاستجابة للتغيرات والصدمات عن طريق تفعيل آليات التكيف الملائمة. كما اعتبرت المرونة عنصراً هاماً من عناصر الاستدامة. فالحفاظ على رفاهية الإنسان على مرّ الزمن يتطلب التقليل مندرجة إجهاد النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية داخل مؤسسات الدولة.

ثالثاً–على مستوى الفرد (Level Individual) منذ منتصف القرن الماضي، والدول المتقدمة، تسعى إلى رفع مستوى الثقافة السياسية بين أفرادها، وذلك في سياق عملية بناء الفرد الإنسان الذي يعتبر محور العملية البنائية للدولة النموذج. ويتم ذلك بواسطة، بناء قدرات المواطنين لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية بكل اقتدار وبشكل علمي وواقعي. ولا يتم ذلك إلاّ بالوصول بالفكر العام للأفراد إلى درجة القدرة على التمييز بين الواجبات والحقوق أولاً، ثم إدراك تفاصيلها، أي معرفة حدود الواجب وكيف يجب أن يُؤدَّى ومعرفة حدود الحق وكيف يجب أن يحُصَّل، وذلك في سياق جعل الفرد الإنسان محور هندسة الحكم في الدولة، وتمكين حقوقي للنوع الاجتماعي.

وفي معرض بيانه للفروقات بين بناء– الأمة وبناء– الدولة يشير(René Grotenhuis) الى ان عملية بناء الأمة هو عملية مفتوحة ليس لها نتيجة محددة مسبقاً، وبالتالي لا توجد طريقة مباشرة للمضي قدماً لتحقيق تلك النتيجة. يتطلب الطابع المفتوح لبناء الأمة عقلية مختلفة عن بناء الدولة للشعب المحلي والشركاء الدوليين، بناء الأمة يتم بقيادة العملية وليس النتائج.عملية بناء الأمة مرجعية ذاتية: يمكن للأشخاص المشاركين في العملية فقط تحديد معنى شعورهم بالأنتماء وهويتهم المشتركة. على الرغم من انها متشابكة ومتكاملة، الأ انها مختلفة في طبيعتها وديناميكيتها. أما بناء– الدولة ، فأن النواب السياسيون المنتخبون من قبل السكان هم الجهة المسؤولة بواسطة القوانين ومنظمات الدولة، وتعمل على تقديم الحلول بوضع القواعد والأنظمة والسياسات (التقنيين)، ونتائجها مؤسسات الدولة جيدة التنظيم التي تحقق النجاح والأمن والعدالة، والخدمات الأجتماعية، وأطارها الزمني هو فترة ظهور نتائج الانتخابات السياسية، ومرجعها المجتمع والقوانين الدولية، المعاهدات والاتفاقيات. (٥٢).

خاتمة

إن عملية بناء الدولة–الأمة عملية تراكمية طويلة الأمد وليست عفوية، وهي عملية معقدة للغاية ومحفوفة بالمخاطر، كونها تشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والمصالح والآليات والاستراتيجيات والنتائج المحتملة، ويمكن أن يؤدي إلى دول قومية مستقرة وناجحة أو إلى الحرب والفوضى، وكلما زاد تعقيده كلما حدث في مجتمعات غير متجانسة، وحتى مجزأة، وبالتالي فإن مسائل العرق وأشكال الهويات السياسية الأخرى هي أحد العوامل الرئيسية.

ولكن يبدو أن دور الدولة مركزي في مشروع بناء الدولة–الأمة، إذ إن الدولة بشكل عام هي فاعل ووسيلة في نفس الوقت، وهي المشكلة وجزء من الحل في الوقت نفسه، أذ إن هياكل الدولة وعلاقتها بشرائح المجتمع المختلفة هي في صميم بناء–الأمة، وقد تحاول قطاعات كثيرة من المجتمع التأثير عليه أو التسلل إليه أو حتى السيطرة عليه أو التغلب عليه، ويمكن للدولة أن تساعد في تنظيم وتخفيف عمليات الاندماج المجتمعية، أو يمكن أن تصبح أداة لهيمنة بعض النخب على المجتمع بأكمله أو النخب المتنافسة وتساهم في التجزئة، وقد تكون الدولة وعلاقتها بالمجتمعات المتنوعة وغير المتجانسة هي النقطة الأساسية لتحليل العمليات المعقدة لبناء–الأمة.

الهوامش

(١) اندرو فنسنت: نظريات الدولة، ترجمة: د. مالك ابو شهيوة ود. محمود خلف،(بيروت . طرابلس: دار الجليل . دار الرواد، ١٩٩٧)، ص٣٤.

(٢) جمال الدين ابي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري الافريقي المصري(ابن منظور): لسان العرب، مج ٥ . ٦، ط٣(بيروت: دار الصادر، ٢٠٠٤)، ص٣٢٧.

(٣) محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم،(بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات،١٩٩٥)، ص٤٢٥.

(٤) المعجم الوسيط: ج١، ط٢،(اسطنبول: مجمع اللغة العربية . المكتبة الاسلامية، ١٩٧٢)،ص٣٠٤.

٥) إياد خلف حسين العنبر، الدولة المدنية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية،٢٠١١)، ص٤.

٦) محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي السياسة والمجتمع في العالم الثالث، القوة والدولة، ج٢، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،٢٠١٥)، ص١١٢.

٧) د. ثامر كامل محمد، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، (بغداد؛ بيت الحكمة، ٢٠٠١)، ص٣٥ .

٨) د. محمد عبد المعز نصر: في النظريات والنظم السياسية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص٢٥. د. عصام العطيه،القانون الدولي العام، ط٥،(بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص٢١٩. ايضاً عبد المعطي

محمد عساف، مقدمة الى علم السياسية، ط٢، (عمان: دار مجد لاوي، ١٩٨٧)، ص٤٢. حميد الساعدي، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، ط١، (الموصل: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ص٢٣.

[٩]) نقلاً عن د. محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، ج١، (الاسكندرية: هيئة المعارف،١٩٧١)، ص٢٧.

[١٠]) ماكس فيبر: العلم والسياسة بوصفهما حرفة، ترجمة; جورج كتورة، مراجعة وتقديم; رضوان السيد، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة،٢٠١١)، ص٢٦٣.

[١١]) اندرو فنسنت: مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

[١٢]) نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص ص ٢٦٤-٢٦٧.

[١٣]) د.منذر الشاوي:الدولة الديموقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،٢٠٠٠)،ص٢٤.

[١٤]) René Grotenhuis, Nation-Building as Necessary Effort in Fragile States, Amsterdam University Press B.V. Amsterdam,2016,p.79.

[١٥]) المعجم الوسيط ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠ .

[١٦]) عبد الفتاح العدوي ، القومية والعالمية في النظرية السياسية ، (بيروت: دار النهضة، ١٩٩٠)، ص٣٦٢.

[١٧]) عبد الوهاب الكيالي ، مصدر سبق ذكره ، ج١ ، ص٢٥ .

[١٨]) اسماعيل عبد الفتاح عبد الباقي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨ .

[١٩]) أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠) ، ص١٥١ .

[٢٠]) يندكت أندرنسن المجتمعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة: ثائر ديب، تقديم عزمي بشارة،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٤)، ص ٦٣-٦٤.

[٢١]) أرنست جيلنر، الأمة ومستقبل النزعة القومية، (بيروت: معهد الدراسات العراقية، د.ت)، ص٦.

[٢٢]) ساطع الحصري، الوطنية والقومية ، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥) ج١، ص ٦١.

[٢٣]) نفس المصدر، ص ١١٨.

[٢٤]) محمد عمارة ، الأمة العربية وقضية الوحدة ، (بيروت ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٤٠٥هـ) ، ص١٨٦ .

[٢٥]) Ö. Senan Arslaner, Reviewing the Theories of Nationalism: Historicizing Classifying and Inquiring the Conceptualization, Lectio Socialis 2022, VOL. 6, NO. 2, p110.

[٢٦]) جوزيف شترايز، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة: محمد عيتاني،(بيروت، دار التنوير، ١٩٨٢)، ص٩-١٤.

(٢٧) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٧)، ص٣٥.

(٢٨) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة (دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص٣١.

٢٩) محمد فايز فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق، سلسلة أطروحات دكتوراه(١١٨)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٥)، ص٤٢.

٣٠) المصدر نفسه، ص٤٢.

٣١) فالح عبد الجبار أزمة الاندماج والهوية، في: عادل مجاهد الشرجبي {وآخرون}، أزمة الدولة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيجي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٢)، ص٢٧٢.

٣٢) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣.

٣٣) أزوالد دي ريفيرو، خرافة التنمية: الاقتصاديات غير القابلة للحياة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث-كلمة، ٢٠١١)، ص١٩.

٣٤) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.

٣٥) فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٥.

٣٦) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة (دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص٤٦.

٣٧) تيري ل. ديبل، أستراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي، ترجمة: وليد شحادة،(بيروت، دار الكتاب العربي،٢٠٠٩)، ص ص ١٦٠-١٦١.

٣٨) فرانسيس فوكوياما ، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤-١٧٥.

٣٩) وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

٤٠) نقلاً إياد العنبر، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، مجلة الكوفة الدولة، ٢، العدد ٤، (خريف- ٢٠١٣)، ص

٤١) المصدر نفسه، ص ٣١.

٤٢) وليد محمد سالم، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

٤٣) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٠.

٤٤) فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦.

٤٥) René Grotenhuis, Nation-Building as Necessary Effort in Fragile States, Amsterdam University Press B.V. Amsterdam,2016,p.79.

[٤٦]) Seth D. Kaplan, Fixing Fragile States A New Paradigm for Development , PRAEGER SECURITY INTERNATIONAL Westport, Connecticut • London, 2008,p122 .

[٤٧]) جابرييل، الموند، ج بنجهام باول، السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية،...

[٤٨]) منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان أنموذجاً،(بيروت–النجف الأشرف: العارف للمطبوعات، ٢٠١٢)، ص٧٠.

[٤٩]) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، الأقترابات، والأدوات، (دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٢)، ص١٤٦.

[٥٠]) Verna Fritz, State- Building: A comparative Study of Ukraine , Lithuania , Belarus and Russia , (CEU Press , Budapeest & New York , 2007), p.p. 70- 71. نقلاً عن وليد سالم محمد ، ص43

[٥١]) محمّد أمين بن جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١١ أكتوبر, ٢٠١٦,

[٥٢]) René Grotenhuis, op.cit, p.80.